الأمم المتحدة

E/CN.3/2006/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 December 2005
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة السابعة والثلاثون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ك) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: مؤشرات التنمية

تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب مقدم من اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بأن يحيل هذا التقرير الذي أعده فريق أصدقاء الرئيس المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، والذي يعالج عددا من الشواغل المتصلة بتقييم قدرة البلدان على وضع مؤشرات لرصد متابعة نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية. واللجنة مدعوة إلى استعراض التوصيات الواردة في التقرير وإقرارها.

* E/CN.3/2006/1.

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٤ (E/2005/24)، الفصل الأول - ألف.

170106 170106 05-66184 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٧	٣
ثانيا – شواغل فريق أصدقاء الرئيس	٨	٥
ثالثا – مناقشة الشواغل الرئيسية	٩-٣١	٦
ألف – توافر البيانات عن المؤشرات	٩-١٢	٦
باء – المنظور الإقليمي	١٣	٧
جيم – المؤشرات	١٤-١٦	٧
دال – البيانات القطرية	١٧	٨
هاء – صحة البيانات المتعلقة بقواعد البيانات الخاصة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية	١٨-٢٢	٨
واو – المعلومات عن البيانات	٢٣-٢٤	١٠
زاي – الأرقام المقدرة أو التي أدخلت عليها تعديلات كبيرة	٢٥-٢٧	١٠
حاء – اللجان الإقليمية	٢٨	١١
طاء – المستشارون لدى أجهزة اتخاذ القرار	٢٩-٣١	١٢
رابعا – أوجه القصور في قاعدة البيانات المستخدمة في إعداد تقرير شعبة الإحصاءات	٣٢-٣٦	١٣
خامسا – البيانات الفوقية	٣٧-٤١	١٤
سادسا – الطريق إلى الأمام	٤٢-٥٢	١٥
سابعا – تعليقات ختامية	٥٣-٥٤	١٧
ثامنا – التوصيات	٥٥-٦١	١٨
المرفقات		
الأول – النتائج الموجزة لاستعراض بيانات فنلندا في قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية		١٩
الثاني – النتائج الموجزة لاستعراض بيانات كندا في قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية		٢١
الثالث – استعراض البيانات الخاصة بكوبا والمكسيك في قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية		٢٣
الرابع – هيئة فريق أصدقاء الرئيس المعني بالمؤشرات		٢٤

أولا – مقدمة

١ – في الدورات التي عقدتها اللجنة الإحصائية مؤخرا، أثارت البلدان عددا من الشواغل إزاء مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الدورة ٣٦ للجنة الإحصائية، تم الاتفاق على إنشاء فريق لأصدقاء الرئيس يتولى القيام بما يلي:

(أ) تحديد طرائق وضع تقرير عن ''قدرة البلدان على إنتاج فرادى المؤشرات، وليس على أساس افتراضات تقوم بها الوكالات الدولية، وعن الكيفية التي ينبغي أن تُعرض بها البيانات الفوقية مقترنة بالمؤشرات المتعلقة بجميع الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) إعداد مقترحات ''بشأن العمليات التي يمكن استخدامها لسد فجوة المعلومات بين مستعملي مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومنتجيها ومعالجة مشكلة الافتقار إلى مصادر كافية للبيانات''.

٢ – ويعالج التقرير الذي أعدته الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بالتشاور مع فريق أصدقاء الرئيس (E/CN.3/2006/14) الشواغل المذكورة آنفا بمقدار ما تسمح البيانات المتاحة، كما يتقدم باقتراحات بشأن البيانات الفوقية.

٣ – وقد أعد تقرير الشعبة الإحصائية على أساس المعلومات الواردة في قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)، التي يشار إليها فيما يلي باسم قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تديرها الشعبة مع تحمل مختلف الوكالات الدولية المسؤولية عن محتواها. ويعكس تقرير الشعبة محتوى قاعدة البيانات، رغم أن الشعبة تعي أن التقرير لا يعرب عن مدى توافر البيانات الوطنية. وقد تأكد ذلك بتحليل أجراه عدد من الأفراد الأعضاء في فريق أصدقاء الرئيس فيما يتعلق ببلد كل منهم. وترد بعض الأمثلة، لأغراض التوضيح، في المرفقات من الأول إلى الثالث لهذا التقرير. ومع ذلك، ولأغراض هذا التقرير، ينبغي أن يوفر التحليل الذي أجرته الشعبة نقطة بداية مفيدة لتحليل الحالة الراهنة فيما يتعلق بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وقدرة البلدان على إنتاجها.

٤ – وتقرير الشعبة هو ثمرة جهد مضن وتحليل لقاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية. ويود الفريق الإقرار بهذا الجهد والإعراب عن التقدير له، وهو الجهد الذي ساعد في تكوين صورة عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بتوافر المؤشرات.

٥ – وعقد فريق أصدقاء الرئيس اجتماعا إليكترونيا في سياق إعداد هذا التقرير (للاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء الفريق، انظر المرفق الرابع). ويعرض هذا التقرير آراء أعضاء

الفريق التي سعينا إلى التوصل إلى توافق في الرأي بشأنها، رغم أنه قد لا يعرض آراء رؤساء مجلس الأمن أو الشعبة الإحصائية، رغم أن التشاور تم مع الجهتين.

٦ - وسيركز التقرير على الانتقادات والمجالات التي تحتاج إلى تحسين، بيد أن من المهم الإقرار بأنه قد حدث قدر كبير من التحسن في السنوات الماضية، على النحو التالي:

(أ) تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى التحسن الكبير في التعاون بين الوكالات الدولية. ومثل إنشاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية تطورا إيجابيا وينبغي للفريق أن يضطلع بدور رئيسي في مواصلة تحسين محتوى قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) بُذل جهد أكثر تضافرا في مجال بناء القدرات أسفر عن زيادة توافر البيانات لقاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية وعلى الصعيد القطري. ومع ذلك، كما ترد المناقشة لاحقا في التقرير، لا يزال هناك العديد من مواضع النقص في المعلومات؛

(ج) شرعت بعض الوكالات الدولية في تنفيذ برامج لتحسين توافر المؤشرات على الصعيد القطري. وبذلت البلدان جهودا أيضا لتحسين توافر البيانات؛

(د) تمثل خطة عمل مراكش المتعلقة بالإحصاءات مبادرة هامة بصفة خاصة جديرة بأن تلقى الدعم الكامل من دوائر الإحصاءات الدولية.

٧ - وقد تلقينا أيضا محضر اجتماع فريق الخبراء، الذي عقد في روما في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والذي بدا فيه أن هناك التزاما حقيقيا بمعالجة نواحي القصور في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، أبدت جميع الوكالات التزامها، من الآن فصاعدا، بتوفير مجموعات بيانات على أساس شكل جديد متفق عليه، بما يشمل البيانات الفوقية والمواصفات المتعلقة بكيفية الحصول على الأرقام؛ ومدى استنادها إلى بيانات قطرية، وما إذا كانت قد عُدلت أم لا. علاوة على ذلك، كون فريق الخبراء لجنة، مؤلفة من الوكالات واللجان الإحصائية الوطنية على السواء، لتقديم المشورة بشأن إعادة تشكيل وإعادة تصميم قاعدة البيانات والموقع على الإنترنت بشكل كامل، بما في ذلك عرض البيانات الفوقية ووصف الطريقة المستخدمة لحساب الأرقام الإقليمية والعالمية. وقد بدأ العمل بالفعل ووضعت الشعبة الإحصائية نموذجا أوليا للموقع الجديد.

ثانيا – شواغل فريق أصدقاء الرئيس

٨ – فيما يلي بيان موجز للشواغل الرئيسية للفريق (يرد تحليل تفصيلي أكثر في الجزء الثالث أدناه):

(أ) بالنظر إلى أن المؤشر دليل تقديري، فإن إجراء تحليل يعتد به له على الصعيد العالمي من شأنه أن يقتضي أن تكون نسبة الثلثين على الأقل من البلدان (التي يكون المؤشر هاما فيها) قادرة على الإبلاغ عن قياسين على الأقل للمؤشر خلال الفترة المشمولة بالتحليل (١٩٩٠-٢٠٠٥) بغية الحصول على فكرة عن الاتجاه. ولا يفي بهذا المعيار سوى ٣٣ في المائة من المؤشرات (أي أن نسبة ٣٣ في المائة من المؤشرات توافرت لها نقطتا بيانات على الأقل في ثلثي البلدان على الأقل، ويشمل ذلك البيانات المعدلة من قبل البلدان)؛

(ب) وبالنسبة لبعض المناطق، فإن الحالة أسوأ. فبالنسبة للبلدان النامية، وهي التي وضعت الأهداف الإنمائية للألفية من أجلها، فإن الحالة أسوأ بصفة عامة؛

(ج) الإبلاغ سيئ عن بعض المؤشرات بصفة خاصة؛

(د) ركز تقرير عام ٢٠٠٥ عن الأهداف الإنمائية للألفية على الأنشطة المتخذة على الصعيد العالمي، وبدرجة أقل، المتخذة على الصعيد الإقليمي. إلا أنه، كي يتحقق النجاح لمشروع الألفية، يتعين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري. ويتطلب ذلك توافر بيانات موثوق بها على الصعيد القطري؛

(هـ) يتضح من دراسات الحالات الإفرادية المتعلقة بعدد من البلدان الممثلة في فريق أصدقاء الرئيس أن هناك قدرا أكبر من البيانات المتاحة في البلدان مما تشير قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية (انظر المرفقات من الأول إلى الثالث). وتبين المرفقات أيضا بعض الفروق الكبيرة بين البيانات الموجودة بحوزة البلدان والبيانات التي تبلغ عنها الوكالات الدولية؛

(و) رغم أن الكثير من الجهد قد بذل في توفير البيانات الفوقية لدعم قاعدة البيانات، فإن ذلك كان أقل بكثير مما يُطمح إليه. فقد اتسم بمشكلتين رئيسيتين، هما:

'١' البيانات الفوقية هي من مسؤولية الوكالات الدولية التي توفرها. وتختلف نوعية هذه البيانات اختلافا كبيرا بين الوكالات، بل وتكاد تكون عديمة الفائدة أحيانا؛

'٢' فيما يتعلق بنسبة كبيرة من المؤشرات، لا تتوافر أي معلومات مفيدة عن الكيفية التي تم بها استنباط البيانات المنشورة. وبما أن المقياس الأساسي لأي عمل علمي هو القابلية للتكرار، يمثل عدم الشفافية هذا مصدرا للقلق البالغ؛

(ز) هناك قلق بالغ إزاء استخدام الأرقام المدخلة أو المعدلة كثيرا بالنسبة للبلدان. ونسبة لأن هذه الأرقام ترد في قاعدة بيانات تابعة للأمم المتحدة، فإن الكثيرين يعتبرونها ذات مصداقية عالية، إلا أنها في حالات كثيرة لا تنم عن الواقع؛

(ح) رغم تزايد أهمية الإحصاءات والاتجاه إلى اتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة في تقييم فعالية البرامج، تم تخفيض الأنشطة الإحصائية لعدد من اللجان الإقليمية منذ البدء بمبادرة الأهداف الإنمائية للألفية. وترد حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفها مثالا حدث مؤخرا على ذلك. وينبغي أن تضطلع اللجان الإقليمية بدور هام في التنمية الإحصائية داخل كل منطقة إقليمية، كما يتم بالفعل في حالة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(ط) من المسائل ذات الصلة بذلك عدم الفهم الواضح لدى العديد من مستشاري هيئات اتخاذ القرار في الأمم المتحدة لأهمية توافر الإحصاءات الدقيقة لوضع السياسات الدولية الفعالة. ويضر ذلك بوضوح بالتدابير المحتملة المصممة لمعالجة مشاكل القدرة الإحصائية على الصعيد القطري.

ثالثا – مناقشة الشواغل الرئيسية

ألف – توافر البيانات عن المؤشرات

٩ – وضعت الشعبة الإحصائية جدولين يبينان كلا من توافر البيانات عن المؤشرات ومدى توافر ملاحظة واحدة أو أكثر منذ عام ١٩٩٠ لتيسير تقييم الاتجاهات (انظر الوثيقة E/CN.3/2006/14، الجدولان ٣ و ٤).

١٠ – وهناك بعض الملاحظات الهامة التي يتعين إبداؤها. أولا، فإن المؤشرات التي تتوافر لها نقطتا بيانات أو أكثر لا تتجاوز نسبتها ٣٣ في المائة في ما لا يقل عن ثلثي البلدان ذات الصلة (٦٧ في المائة). وترى مكاتب الإحصاءات الوطنية معدل الاستجابة الذي يصل إلى ٦٧ في المائة بأنه مقبول بالكاد. ومن ثم فإن العديد من التقييمات الإقليمية معرضة لخطر التحيز بناء على عدم الاستجابة.

١١ - علاوة على ذلك، يستند هذا المستوى من ''معدل الاستجابة'' إلى افتراض أن البيانات المعدلة من قبل البلدان يمكن أن تعامل بوصفها بيانات قطرية، رغم أن بعض البلدان ستحاج بأن البيانات المعدلة من قبل البلدان ليست دقيقة فيما يتعلق ببعض المؤشرات على الأقل. وتتوافر نسبة ١٠ في المائة أخرى من المؤشرات لثلثي البلدان على الأقل، بيد أنها مشفوعة بملاحظة واحدة فقط، ومن الواضح أن ذلك لا يكفي لتقييم الاتجاهات.

١٢ - وتبين المعلومات الواردة في المرفقات من الأول إلى الثالث في تقرير الشعبة الإحصائية أنه قد يتوافر قدر من البيانات والبيانات المستكملة أكبر مما تشير قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يتعين تحسين التنسيق والصلات مع الحكومات إذا أُريد استخدام البيانات المتاحة استخداما كاملا. وترد مناقشة ذلك الأمر في الأجزاء التالية من التقرير.

باء - المنظور الإقليمي

١٣ - وتظهر الجداول التي وضعتها الشعبة الإحصائية أن مستوى الإبلاغ فيما يتعلق بالمؤشرات سيئ بصفة خاصة بالنسبة لبعض المناطق دون الإقليمية وينحو إلى أن يكون أسوأ بالنسبة للبلدان الأصغر. وينبغي استخدام البيانات للمساعدة في وضع استراتيجيات من أجل تحسين القدرة الإحصائية على الصعد الإقليمية أو دون الإقليمية. ومع ذلك، فيما يتعلق بالبلدان الصغيرة بصفة خاصة، لا بد من مراعاة ما ينطوي عليه ذلك من نفقات عامة. وينبغي التركيز على أكثر المؤشرات صلة بظروف تلك البلدان. وقد يكون من المعقول اتباع تصنيف يعتمد صفة ''عدم الانطباق'' فيما يتعلق ببعض المؤشرات الأقل أهمية للبلدان الأصغر.

جيم - المؤشرات

١٤ - والمؤشرات التي تتوافر بيانات بشأنها على الصعيد القطري وبالنسبة لأعداد صغيرة نسبيا من البلدان، أو التي لا توجد بلدان تنطبق عليها، هي المؤشرات التالية:

- نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجي إلى المساحة الكلية
- نسبة الأسر المعيشية التي تتاح لها فرص الحيازة المأمونة للأراضي
- نسبة السكان الذين يحصلون على الأدوية بتكلفة يمكن تحملها على أساس مستدام.

١٥ - ويتعين حذف هذه المؤشرات أو تعديلها لتكون أكثر ملاءمة لجمع البيانات، أو ينبغي عوضا عن ذلك بذل جهد خاص لإنشاء مجموعات من البيانات لتوفير المعلومات.

١٦ - وكقاعدة عامة، ينبغي أخذ معيارين أساسيين في الحسبان عند تقديم توصيات بشأن ''المؤشرات الجيدة'' هما:

(أ) تُحبذ المؤشرات المرتبطة ارتباطا مباشرا ببرامج جمع البيانات القائمة، لا سيما في البلدان النامية؛ ولا ينبغي أن يتدخل الطلب على وضع مؤشرات مُخصصة في عملية وضع نظام إحصائي أساسي سليم في بلد ما؛

(ب) تُحبذ المؤشرات الراسخة، أي التي تتسم بوضوح المفهوم مع سلامة المنهجيات والمعلومات المتعلقة بالبيانات.

وعند تقييم قدرة النظام الإحصائي لبلد ما على قياس مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، على المرء أن يتحقق من نوعية المؤشر إلى جانب تحققه من مدى توافرها، وهي نقطة شدد عليها الكثير من أعضاء فريق أصدقاء الرئيس المهتمين بنوعية المؤشرات.

دال - البيانات القطرية

١٧ - هناك العديد من العناصر الفاعلة المؤثرة في إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، غير أنه من الجلي أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ذلك. وبناء عليه، فإن الرصد الفعال لمدى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد أولا وقبل كل شيء على مدى توافر البيانات على الصعيد الوطني أو القطري. ولذا تُعلق أهمية كبيرة على القدرة الوطنية على وضع مؤشرات قطرية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والثبات عليها. وبينما يمكن تفهم ما اتسم به تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥ من تركيز على الحالة في العالم مع إيراده بعض التحليلات الإقليمية، فإن من الواضح أن المعلومات الإحصائية اللازمة متوافرة في العديد من البلدان. ومن الممكن أن نلاحظ أن التقارير الوطنية لـ ١٤٩ بلدا قد صدرت حتى الآن.

هاء - صحة البيانات المتعلقة بقواعد البيانات الخاصة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

١٨ - تتوافر على الصعيد الوطني عموما بيانات عن غالبية الأهداف الإنمائية للألفية تزيد عما يوجد في قاعدة بيانات هذه الأهداف، ومن المحتمل أن هذه البيانات تُستخدم في التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك عدد من الأسباب المؤدية لذلك، منها أن البلدان تجد أن آلية إبلاغ الوكالات الدولية ليست دائما فعالة: فهي لا ترد على طلبات تقديم المعلومات في بعض الأحيان؛ بل إنها لا تطلب أية معلومات في أحيان أخرى. ويزيد من صعوبة الموقف غياب التنسيق في العديد من البلدان بين المكتب الإحصائي الوطني

والوحدات الإحصائية المرتبطة بعديد من الوزارات (مثل وزارتي الصحة والتعليم). إضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى إدخال تحسينات على الطرائق التي تتبعها الوكالات الدولية في التشاور مع الأنظمة الإحصائية الوطنية للتحقق من صحة الأرقام التقديرية.

١٩ - ومن الجلي أن آليات الإبلاغ المعمول بها بين الأنظمة الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية تحتاج إلى تحسين، بما في ذلك زيادة تحسين التنسيق في نطاق الأنظمة الإحصائية الوطنية عما هو عليه حاليا. ويمكن للوكالات الدولية أن تستخدم ما لها من ثقل للمساعدة في تحقق ذلك. هل يتعين إسناد مسؤولية أكبر إلى المكاتب الإحصائية الوطنية في مجال تنسيق طلبات البيانات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية بما يجعل دورها كأجهزة مسؤولة في نطاق بلدانها أكثر وضوحا بكثير؟ سوف تذهب الشعبة إلى أن هذا ما يجب أن يكون عليه الحال.

٢٠ - وفي اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعقود في تشرين الأول/أكتوبر، اتفق الفريق كخطوة أولى على أن تقوم كل الوكالات الشريكة بتقديم وصف موجز لما لديها من آليات لجمع البيانات من البلدان، وللأساليب التي تتبعها لكفالة الاتساق فيما بين البلدان لملء الثغرات التي تنقصها بيانات، وطرائق التشاور مع الجهات الإحصائية الوطنية. ويتعين اختتام هذا العمل ختاما سليما: فغياب التنسيق بين الوكالات الدولية والبلدان عامل رئيسي في قصور قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - يتعين اعتماد نهج ''سير العمل'' للتوصل لحل لهذه المشكلة. ويجب أولا استيعاب القيود والمشاكل والعوائق الأساسية التي تحول دون وضع مؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يتم ذلك انطلاقا من منظور كل من:

(أ) شعبة الإحصاءات بوصفها الأمين على قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) الوكالات الدولية (مع مراعاة أن فريق التنسيق البيئي المشترك بين الوكالات قد أصدر بالفعل تكليفا للقيام بعمل شبيه بذلك)؛

(ج) مقدمي المعلومات عن المؤشرات داخل البلدان؛

(د) المكاتب الإحصائية الوطنية التي ينبغي أن تكون مقدما هاما للمعلومات عن المؤشرات وأن تضطلع بدور تنسيقي إزاء مقدمي الإحصاءات داخل البلدان.

٢٢ - ولا بد من فهم طبيعة هذه المشكلة قبل وضع الاستراتيجيات الرامية لحلها. ويتعين أن تكون إحدى الاستراتيجيات الرئيسية هي وضع خريطة لسير العمل المتعلق بجمع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ويوصى بشدة بالاستعانة باختصاصي في تحليل نظم

الإدارة للمساعدة في القيام بهذا العمل. إن ممثلي البلدان النامية في فريق أصدقاء الرئيس هم الذين يفوقون غيرهم اهتماما بضرورة إيجاد نهج منقح أكثر انتظاما في مجال جمع البيانات عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

واو – المعلومات عن البيانات

٢٣ – يُناقش الجزء الخامس أدناه عددا من العناصر المختلفة التي تنطوي عليها المعلومات عن البيانات. وثمة ثلاثة تحسينات أساسية هي:

(أ) تحتاج الوكالات الدولية إلى تحسين وصف الطريقة المتبعة في تعديل البيانات الحالية من أجل إزالة أي لبس، حيث أن الكثير من المستخدمين يستعينون بالبيانات القطرية المتعلقة بقاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية ويفترضون صحتها. ويحظى بأفضلية شديدة استعمال البيانات التي تجمعها فرادى البلدان كلما أمكن ذلك؛

(ب) في حالة وضع الوكالات الدولية تقديرات على الصعيد القطري في غياب بيانات البلد، ينبغي أن يكون الأسلوب المُستخدم مدعما بالوثائق بشكل كامل؛

(ج) لا بد من الإفصاح عن الآثار المترتبة على قصور البيانات في قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية وتسليط الضوء عليها في مقدمة التقارير المرحلية المقبلة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي موجزها.

٢٤ – يتفاوت إلى حد كبير مستوى أداء الوكالات الدولية في توفير المعلومات عن البيانات حيث يقوم بعضها بتقديم إحصاءات قيمة بينما لدى البعض الآخر خطط محددة لتحسين ما تقدمه من معلومات عن البيانات. ويزداد الوضع سوءا في حالة الوكالات ذات النشاط الإحصائي غير المطوَّر. ويجري العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية استبيانات للتحقق من رضا العملاء كوسيلة روتينية لاستطلاع الآراء عن نوعية الخدمات التي تقدمها. وينبغي أن تعتمد شعبة الإحصاءات إجراءات شبيهة لاستطلاع الآراء عن قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات عن البيانات.

زاي – الأرقام المُقدرة أو التي أدخلت عليها تعديلات كبيرة

٢٥ – إن ما يثير قلق العديد من البلدان بشكل خاص هو حجم البيانات التي أدخلت عليها تعديلات كبيرة أو البيانات المقدرة. وقد طرحت هذه المسألة في الدورة ٣٦ للجنة الإحصائية بالأمم المتحدة حين أدلى ممثل جنوب أفريقيا ببيان أبرز فيه قلق بلده إزاء ذلك. وقد تكرر طرح الكثير من البلدان لهذه المسألة في مؤتمرات دولية.

٢٦ - ويرد فيما يلي مثالان يوضحان طبيعة هذه المشكلة:

(أ) بالنسبة لفنلندا، يبلغ المؤشر رقم ٣٢ (المتعلق بقاطني الأحياء الفقيرة) الوارد في قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية نسبة ٥,٦ في المائة، وهي نسبة تفوق بكثير الحالة الفعلية في هذا البلد. وقد قام الجهاز الإحصائي الفنلندي بالتحقيق في مصادر هذا الرقم وتوصل إلى أنه رقم مُقدر يستند إلى تقديرات تتعلق بأوروبا بأسرها، بما في ذلك بلدان ينخفض فيها إلى حد كبير الناتج المحلي الإجمالي للفرد عما هو عليه في فنلندا؛

(ب) بالنسبة لجنوب أفريقيا، قدر الجهاز الإحصائي لجنوب أفريقيا معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة بلغت ١٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢. وقد استند في تقديراته إلى دراسة موسعة اشترك فيها أخصائيون ديموغرافيون خارجيون. وجاء الرقم المقابل لذلك، الصادر عن الوكالات الدولية، يفوق هذه النسبة بنحو ٦,٥ في المائة. ويعتقد الجهاز الإحصائي لجنوب أفريقيا أنه لا توجد أدلة قاطعة تشير إلى ضرورة تنقيح التقديرات التي أصدرها.

وفي المثال الثاني، كان التفاوت بين التقديرات الوطنية والدولية محل نقاش عام.

٢٧ - وفي كثير من الأحيان، لا تكون أسباب التفاوت في البيانات بالقدر الكافي من الشفافية. وثمة حاجة للتصدي لهذه الحالة. وأفضل وسيلة لتناول ذلك هو إضافة شروح إلى المؤشرات مدعومة بمعلومات عن البيانات. ومع ذلك، تظل مطروحة مسألة ما إذا كان ينبغي تقدير البيانات إلى الحد المعمول به الآن. فالبيانات المقدرة لا تساعد في التحليل على الصعيد الوطني. وإذا ما كان الغرض هو رصد التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي بالمقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية، فلب المسألة هو وجود عدد كاف من العينات الممثلة للبلدان، لا بيانات عن كل بلد. ويمكن إجراء تحليلات ذات نفع أكبر إذا ما توافر المزيد من المعلومات الموثوق بصحتها عن عدد أقل من البلدان، وذلك عوضا عن تقدير بيانات باستخدام أساليب مشكوك فيها. ويوصي فريق أصدقاء الرئيس بألا يجري تقدير أية بيانات على الصعيد القطري إلا إذا كانت المنهجية المستخدمة قد استعرضت واعتمدت من قبل فريق دولي من الخبراء.

حاء - اللجان الإقليمية

٢٨ - يستلزم تنفيذ برامج عالمية واسعة النطاق تحقيق المشاركة على الصعيد الإقليمي حتى يمكن إدارة هذه البرامج. وبما أن أغلب المناطق تشهد تجانسا أكبر بين البلدان على الصعيد الإقليمي، أو على الأقل على الصعيد دون الإقليمي، يمكن إذن وضع الأنشطة بحيث تلائم

الظروف في الإقليم. وكان للجان الإقليمية والأجهزة دون الإقليمية المرتبطة بها دور محوري تاريخي في تنفيذ البرامج العالمية. فقد استضافت حلقات دراسية وحلقات عمل واجتماعات. كما وضعت برامج تدريبية وساعدت في إعداد مبادئ توجيهية خاصة بالأقاليم. وقد تم ذلك بإرشاد من بلدان الأقاليم، لا سيما فيما يتعلق بتحديد احتياجاتها الأكثر أهمية. إضافة إلى ذلك، شرعت العديد من المنظمات الإقليمية في السعي إلى تحسين مدى موثوقية المؤشرات داخل أقاليمها. بيد أن هناك اتجاه نحو اتسام الأنشطة الإحصائية للجان الإقليمية بالضعف فيما عدا اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وفي دورة اللجنة الإحصائية ٣٣ المعقودة في عام ٢٠٠٢، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء تناقص أهمية الإحصاءات في العديد من الأقاليم. ومن سوء الحظ أن الحال قد تردى منذ ذلك الوقت. وهذه التطورات لا تساعد التنسيق المطلوب للجهود من أجل دعم الأهداف الإنمائية للألفية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وقد ذكر أحد أعضاء فريق أصدقاء الرئيس أنه من العسير الحصول على المزيد من الدعم للأنشطة الإحصائية من الحكومات في حين تراجعت في جهود استقطاب الدعم من أجل تطوير الإحصاءات على الصعيد الإقليمي.

طاء – المستشارون لدى أجهزة اتخاذ القرار

٢٩ – الواقع أن أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة لم تنظر بالجد الكافي إلى أوجه القصور التي كشف عنها الخبراء الإحصائيون. فالقرارات المتعلقة بأنشطة إحصائية دولية مقبلة تتأثر بالتوصيات التي يبديها مستشارون كثيرا ما لا يعون تماما أهمية توافر معلومات وقائعية لاتخاذ القرارات على نحو فعال. ومن المؤسف أن أوجه القصور في الإحصاءات لم تحظ بأي ذكر في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥ رغم أن عددا من مديري المكاتب الإحصائية الوطنية قدموا إحاطات متميزة.

٣٠ – وسوف يواصل المستشارون تأدية دور هام لدى الأجهزة الدولية لاتخاذ القرار، وينبغي تحسين سبل الاتصال بهؤلاء الوسطاء الهامين حتى يمكن أن يساهموا في تحسين أنشطة الترويج للتطوير الإحصائي لدى الأجهزة الدولية .

٣١ – وفيما يتعلق بفرادى المنظمات الدولية، تختلط رموز الرسالة. فبعض المنظمات يرى أن التطوير الإحصائي أولوية قصوى وكرس بالفعل جهودا كبيرة لهذا التطوير اقترنت باهتمام حقيقي من قبل مديري هذه المنظمات بالتقدم المحرز. بيد أن هناك منظمات أخرى يبدو جليا أنها ترى أن الإحصاءات الموثوق بها أولوية توضع في ذيل القائمة. وفي غياب المعلومات الإحصائية الموثوق بها، يتجه اتخاذ القرار إلى الاستناد إلى جهود الدعوة وحقائق غير موثوق في صحتها.

رابعا – أوجه القصور في قاعدة البيانات المستخدمة في إعداد تقرير شعبة الإحصاءات

٣٢ – مثلما ورد ذكره سابقا فقد اتسم التحليل الذي أجرته الشعبة الإحصائية ببعض أوجه القصور بالرغم من أنه أفضل ما أمكن إنجازه في حدود الوقت المتاح. والغرض الرئيسي من هذا التقرير هو تلخيص النتائج الرئيسية التي يسفر عنها التحليل وقد يكون المفيد أيضا تلخيص شواغلنا الرئيسية إزاء محدوديته.

٣٣ – يتمثل مجال اهتمامنا الأول في أن الدراسات المختارة على المستوى القطري أوضحت أن قاعدة البيانات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية لا تعكس على نحو دقيق توفر البيانات على المستوى القطري (انظر المرفقات الأول إلى الثالث للاطلاع على تفاصيل محددة).

٣٤ – وكان مجال اهتمامنا الثاني هو أنه كان مستحيلا فيما يتعلق بالتقديرات القطرية المعدلة التمييز بين تقديرات المؤشرات (المعدلة بشكل طفيف) والأخرى (المعدلة بشكل كبير). ونحن ندرك أن بعض التعديلات قد تكون ضرورية لكفالة القابلية للمقارنة الدولية ولكن إذا تم تعديل البيانات على المستوى القطري بشكل كبير فقد يعني ذلك أن هناك قلق إزاء القدرات والتطور المنهجي وما شابه. ومن وجهة النظر القطرية يمكن أن تفضي الاختلافات إلى فقدان الثقة في الأرقام التي تقدمها المكاتب الإحصائية الوطنية. وقد تؤدي أيضا إلى فقدان الثقة في العمل الإحصائي الذي تقوم فيه الوكالة الدولية.

٣٥ – وانصب مجال اهتمامنا الثالث على أن الجداول لا تميز بين المؤشرات التي تستند إلى دراسات استقصائية أجرتها المكاتب الإحصائية الوطنية (ربما بمساعدة تمويلية) وتلك التي أجرتها الوكالات الدولية. وفي الحالة الأخيرة قد لا تتوفر للبلدان القدرات الإحصائية التي يشار إليها ضمنيا بأنها بيانات (قطرية).

٣٦ – وكان مجال اهتمامنا الرابع يتمثل في استحالة التمييز بدقة بين الحالات التي (أ) لا تتوفر فيها بيانات قطرية للمؤشرات (ب) و لا تكون المؤشرات ذات صلة بسبب السياسة الخاصة لبلد معين. ولتوضيح هذا التمييز قامت الشعبة الإحصائية بوضع طريقة حسابية تقوم على ما إذا كانت الوكالة الدولية تعتبر السياسة القطرية ذات صلة بعملها الإحصائي أو عدمه. وإذا كان الأمر بخلاف ذلك، تعتبر البيانات غير منطبقة. ومن الواضح أن هذه التجزئة تتسم بالضعف وقد تقرر جمع هذه المعلومات على نحو مباشر أكثر في المستقبل.

خامسا – البيانات الفوقية

٣٧ – وضع البيانات الفوقية مهمة كبيرة ومعقدة. وفي قاعدة البيانات للأهداف الإنمائية للألفية مزية تتمثل في اكتساب بعض الخبرة في المجالات التي حققت نجاحا كاملا وكذلك المجالات التي حققت نجاحا دون ذلك بكثير. وينبغي أن يُنظر إلى تحديث قاعدة البيانات بوصفه مهمة كبيرة لإدارة المشاريع مع توفر الترتيبات الإدارية الملائمة. كما ينبغي اعتبار الشعبة الإحصائية الهيئة الرائدة في هذا العمل ولكن يتعين عليها أن تدرس بعناية إشراك فريق استشاري دولي لتقديم المساعدة لها.

٣٨ – ويتعين إعداد البيانات الفوقية وفقا لإطار عمل متفق عليه يقدم بيانا ملائما لمكونات هذه البيانات. ويمكن أن يستند إطار العمل إلى الهيكل التالي:

- البيانات الفوقية المتعلقة بالاكتشاف: لدعم البحوث المتعلقة بتوفر البيانات وتتوفر المعايير بالفعل مثل مبادرة دبلن للبيانات الفوقية
- البيانات الفوقية المتعلقة بالنوعية: لتمكين مستخدمي البيانات من الحكم بصلاحيتها للغرض. ومن العناصر الرئيسية بيان الكيفية التي تم بها وضع كل واحدة من النقاط الإحصائية
- البيانات الفوقية المتعلقة بالمعنى: لفهم المحتوى والمفاهيم والتعريفات. وتتوفر معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

وتعتبر الخبرة المكتسبة من النظام الحالي ذات صلة وثيقة.

٣٩ – الخطوات التي تم اتخاذها مؤخرا لتنقيح موقع الأهداف الإنمائية للألفية وقاعدة البيانات ونشرها في تقرير الشعبة الإحصائية (E/CN.2006/14، المرفق الثالث). وهذه مبادرة مهمة للغاية تحظى بدعمنا التام. إلا أننا نقترح أن يلتمس الفريق المعني بجمع البيانات الحصول على المزيد من تعقيبات العملاء قبل المضي في هذا الاتجاه. وربما تكون مكاتب أصدقاء الرئيس مصدرا جيدا لهذه التعقيبات. وللعديد من أعضاء الفريق خبرة في استكشاف البيانات الفوقية نتيجة لهذه الممارسة.

٤٠ – تبرز الحاجة أيضا لنظم ووثائق لدعم عناصر البيانات الفوقية. ويتسم ذلك بأهمية خاصة عند استخدام نموذج متطور لوضع البيانات الفوقية وتخزينها.

٤١ – يتعين تحديث النظام المقترح لمواكبة الظروف المتغيرة. كما ينبغي أن تكون هناك آلية للاستعراض والرصد. وتكون التعقيبات مهمة بصفة خاصة في الحالات التي تنطوي فيها البيانات الفوقية على عيوب كبيرة.

سادسا – الطريق إلى الأمام

٤٢ – تتمثل إحدى المشاكل الرئيسية في انعدام الوعي في أوساط العديد من المستخدمين بحجم أوجه القصور في قاعدة البيانات للأهداف الإنمائية للألفية وبأهمية إصلاح هذه العيوب من أجل إجراء تحليل فعال للسياسات. وجرى إغفال للعبارات التي وردت في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥ و لم تجد اهتماما كبيرا:

”إن عرض أرقام تجميعية لجميع المناطق يغفل حقيقة أخرى وهي انعدام البيانات الملائمة في كثير من أنحاء العالم النامي لتأكيد الاتجاهات الوطنية والإبلاغ والرصد لتنفيذ السياسات الإنمائية“.

وهو ما لا يدعو للاستغراب نظرا لأنه يفهم من الفقرة التالية أن المجتمع الإحصائي الدولي يواجه المشكلة ذاتها:

”يدرك المجتمع الإحصائي الدولي هذه النواقص) وهو يدعم الجهود الرامية إلى تحسين إصدار بيانات على الصعيد الوطني“.

٤٣ – ومن المهم أيضا أنه بالرغم من الإحاطات التي قدمها العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية فإن الاستنتاجات المضللة المحتملة الناجمة من الاعتماد على معلومات غير ملائمة بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لم يرد ذكرها في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥.

٤٤ – وهناك حاجة أيضا لكي يفهم المجتمع الدولي والدول الأعضاء ومستشاروها على نحو أفضل أوجه القصور الخطيرة في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وآثارها المحتملة. كما ينبغي أن نفهم أيضا المجالات التي يمكن أن تبذل فيها جهود أفضل لإصلاح الحالة. وقد يمكن تحقيق ذلك بصدور قرار من اللجنة الإحصائية وأن يوصي أصدقاء الرئيس بصياغة قرار لكي تنظر فيه دورتها السابعة والثلاثون. ويرتبط بذلك بضرورة تحسين الحوار بدرجة كبيرة بين مستخدمي ومنتجي المعلومات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٤٥ – لقد بدأ العمل بالفعل في تنفيذ العديد من المبادرات لتحسين مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وتم تحديدها في خطة عمل مراكش للإحصاءات التي يؤيدها الفريق.

٤٦ – والمبادرات التي نرى أنها مهمة للغاية هي:

- جولة عام ٢٠١٠ من التعدادات السكانية
- تقديم المساعدة إلى البلدان في إعداد الاستراتيجيات لوضع الإحصاءات القومية والحصول على الدعم من أجل هذه الاستراتجيات من الحكومات ذاتها

- تنمية قدرة الشبكة الدولية للدراسات الاستقصائية للأسرة المعيشية لتبادل المعارف بين البلدان
- زيادة التمويل لبناء القدرات الإحصائية

وسوف تفضي هذه المبادرات عند نجاحها إلى تعزيز القدرات الإحصائية بدرجة كبيرة.

٤٧ - يتعين التركيز بعض الشيء على دراسة مؤشرات محددة خاصة إذا اتضح أن هنالك مشاكل. وقد توفر دراسات أجرتها بعض اللجان الإقليمية عن قدرة البلدان على تقديم بيانات مأمونة عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية كاللجنة الاقتصادية لأوروبا على سبيل المثال. وسوف نشجع اللجان الإقليمية الأخرى على أن تحذو حذوها. ويمكن مناقشة ذلك في مداولات فريق التنسيق البيئي المشترك بين الوكالات لاستخدامها كجزء من عملية تحديد أفضل السبل إلى الأمام بالنسبة لمؤشرات محددة.

٤٨ - ونحن ندرك المبادرات الخاصة المنفذة لتحديث مجموعة المؤشرات. وأحد هذه البرامج هو برنامج تقييم ورصد محو الأمية التابع لليونسكو ويشمل البرنامج أيضا دراسة استقصائية يقوم بوضعها معهد الإحصاءات التابع لليونسكو لتقييم مستويات الأمية. وينبغي تشجيع هذا النوع من المبادرات ولكن لا يوجد وعي كافٍ في المكاتب الإحصائية الوطنية بهذا البرنامج وغيره من البرامج الرامية إلى تحسين مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك فلسنا متأكدين من مدى المشاركة القطرية في وضع هذه البرامج. ونقترح أن يوثق برنامج التنسيق البيئي المشترك بين الوكالات قائمة البرامج الدولية لتحسين المؤشرات. كما نقترح أيضا إجراء بعض المشاورات مع البلدان عن المدى الذي ترغب في الاشتراك به في هذه البرامج ودور المكاتب الإحصائية الوطنية. ويمكن أن يشكل الفريق التابع لأصدقاء الرئيس إذا مدت ولايته الهيئة الملائمة لهذا الغرض.

٤٩ - نوصي بقوة بأن يوافق فريق التنسيق المشترك بين الوكالات على نظام إبلاغ مستكمل لتحسين معايير الإبلاغ من جانب الدول إلى الوكالات الدولية. ويتعين أن تأخذ الشعبة الإحصائية المبادرة في وضع نظام الإبلاغ. ومما يدعو إلى الارتياح ملاحظة أن فريق التنسيق المشترك بين الوكالات قد وافق في اجتماعه المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ على اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه. ويبدو أن الاتصالات بين الوكالات الدولية والبلدان وفيما بين البلدان تشكل مصدر قلق كبير.

٥٠ - ونحث بقوة أيضا على تحسين نوعية البيانات الفوقية. كما ينبغي أن تأخذ الشعبة الإحصائية زمام المبادرة لوضع إطار العمل والمعايير لهذه البيانات بما في ذلك النظم والبروتوكولات من أجل الحصول على البيانات. كما يتعين أن توفر الشعبة التدريب اللازم

لضمان إنجاز هذه المهمة والتي لن تتيسر دون التعاون المحتمل من طرف الوكالات الدولية. ومع ما يدعو للارتياح من ملاحظة أن العديد من الوكالات الدولية يقوم باتخاذ خطوات متعمدة لتحسين البيانات الفوقية ولدعم مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية فإن البعض منها لا يزال متخلفا. ولذا ينبغي ممارسة بعض الضغط على هذه الوكالات الدولية لضمان رفع مستوى بياناتها الفوقية إلى مستوى المعايير المعروفة.

٥١ - هنالك عدد من المبادرات الجارية التي يدعمها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لتحسين قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية تديرها الشعبة الإحصائية. ونحن ندعم هذه المبادرات. والمعيار الرئيسي هو دقة محتوى المؤشرات والبيانات الفوقية الداعمة على السواء. وبالرغم من أن توفر المؤشرات المتعلقة بالبلدان هو دون المستوى المرغوب فقد فوجئنا لعدم اشتمال قاعدة البيانات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية على البيانات المتاحة بالفعل على المستوى القطري. ويتعين توفر فهم أفضل لوقوع هذه الحادثة قبل وضع عمليات لتحسين الحالة.

٥٢ - وكان أحد المواضيع الذي أثار جدلا في الدورة الأخيرة في اللجنة الإحصائية هو المؤشرات المرتبطة بالهدف ٨. بالرغم من أن العديد من المؤشرات المرتبطة بالهدف ٨ قد اكتملت تماما فإن توفر البيانات ومسائل القياس المتعلقة بعدد من المؤشرات (على سبيل المثال التعريفات والدعم المالي والمساعدة الإنمائية الرسمية) لا تعتبر قضايا إحصائية أصلا. وليست دورات أي محفل تقني وليس سياسي، المكان الملائم لمناقشة هذه المسائل. ويقترح الفريق أن يركز المجلس على تحسين هذه المؤشرات التي تتوفر له بشأنها خبرة فنية فعلية.

سابعا - تعليقات ختامية

٥٣ - ورغم تحسن التعاون بين الوكالات الدولية وتحسن البيانات المتاحة لدعم المؤشرات، فإن نوعية البيانات وتوافرها ليسا بعد كافيين لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو موثوق. ويساورنا القلق بوجه خاص لما نعتبره قصورا فادحا في إدراك أوجه النقص في قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية من قبل مستعمِليها الرئيسيين. فهذا الوعي شرط أساسي لا غنى عنه للتوصل إلى حلول ناجعة، التي لن يكون بوسعنا من دونها تقدير التقدم المحرز، أو عدمه، باتجاه تحقيق هذه الأهداف.

٥٤ - وقد اقترحنا بعض السبل للمضي إلى الأمام، ترد على الخصوص في الجزء ثالثا - واو أعلاه، وهكذا فإننا نقترح أن تناقش اللجنة الإحصائية هذه الأفكار خلال دورتها السابعة والثلاثين التي ستنعقد في آذار/مارس ٢٠٠٦.

ثامنا – التوصيات

٥٥ – من الضروري أن يدرك المجتمع الدولي وفرادى البلدان ومستشاريها على نحو أفضل أوجه النقص الخطيرة في الأهداف الإنمائية للألفية. ومن أجل إذكاء وعيها، يوصي هذه الجهات بصياغة قرار لتنظر فيه اللجنة الإحصائية خلال دورتها السابعة والثلاثين (انظر الفقرات من ٤٢ إلى ٤٤).

٥٦ – وتم وضع عدد من المبادرات لتحسين مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في خطة عمل مراكش للإحصاءات. ونوصي بتقديم دعم دولي ووطني من أجل تنفيذها بنجاح (الفقرة ٤٥).

٥٧ – وبسبب مشاكل الاتصال بين الوكالات الدولية والبلدان، بل وحتى داخل البلدان ذاتها، ولأن قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية لا تعكس بدقة مدى توافر البيانات الوطنية، فإننا نوصي بإجراء عملية تحليل وظيفي بقيادة الشعبة الإحصائية من أجل المساعدة على تصميم وتطوير الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين جمع البيانات اللازمة لقاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الفقرات ٢١ و ٢٢ و ٤٩ و ٥١).

٥٨ – والبيانات الفوقية التي تدعم قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية رديئة للغاية على نحو لا يمكن قبوله. ولذا فإننا نوصي بتوفير دعم قوي من أجل استمرار مبادرة الوكالة الدولية وفريق الخبراء، التي تقودها الشعبة الإحصائية، الرامية إلى زيادة توافر البيانات الفوقية التي تدعم قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية ونوعيتها (انظر الفقرة ٥١).

٥٩ – وثمة مشاكل أكثر فيما يتعلق ببعض المؤشرات دون غيرها. وينبغي تحديد البرامج الهادفة إلى تحسين هذه المؤشرات. وينبغي استشارة البلدان، أو مجموعة ممثِّلة للبلدان على الأقل، عن طبيعة هذه البرامج (انظر الفقرتين ٤٧ و ٤٨).

٦٠ – وتشكل البيانات المخصصة أحد أهم المشاغل لدى معظم البلدان. لذا فإننا نوصي بعدم تخصيص البيانات على الصعيد القطري ما لم يستعرض فريق خبراء دولي المنهجية المعتمدة ويقرّها (انظر الفقرة ٢٧).

٦١ – وينبغي الأخذ بالدراسات الاستقصائية لمعرفة مدى رضا العملاء من أجل الحصول على ردود فعل منتظمة بشأن نوعية البيانات والبيانات الفوقية (انظر الفقرة ٢٤).

المرفق الأول

النتائج الموجزة لاستعراض بيانات فنلندا في قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

تعليقات عامة

- لم يكن من السهل دائما معرفة السلسلة في قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المطابقة لمختلف المؤشرات في الجداول التي أعدتها الشعبة الإحصائية. وإضافة إلى ذلك، وبالنسبة للمستعمِل الخارجي لقاعدة البيانات، يمكن أن يكون العدد الكبير للسلسلات سببا للالتباس. وقد يكون من الصعب معرفة ما هي سلسلة الأهداف الإنمائية للألفية الحقيقية. فحتى في هذا الموجز تُعرض ٦١ سلسلة مؤشرات.
- (لا ينطبق على النص العربي).

موجز تحليل دقة البيانات ومصدر البيانات

- ثمة ٢٥ مؤشرا تحمل الرمز ''ب ق'' (أي بيانات قطرية) في الجدول الثاني. وثمة أخطاء جسيمة و/أو بيانات ناقصة في ٧ منها (أي ٢٨ في المائة). وتشمل المؤشرات التي بها بيانات خاطئة/ناقصة المؤشرات المتعلقة بمعدلات وفيات الرضع ومعدلات الالتحاق بالتعليم. أما تعريف المؤشر ٢٣ ب (أي داء السل) فإنه واضح، وينبغي تحديد نوع داء السل. ومن المفضل إيجاد طريقة أخرى لتعريف المؤشر ١٣ (أي معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات): وينبغي الاستعاضة عن عبارة ''الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات'' بعبارة ''تتراوح أعمارهم بين سنة وأربع سنوات'' أو ''تتراوح أعمارهم بين ٢٨ يوما وأربع سنوات''.
- ثمة ١٣ مؤشرا تحمل الرمز ''ب ق م'' (أي بيانات قطرية مُعدَّلة) في الجدول الثاني. وتوجد في اثنين منها على الأقل أخطاء وبيانات ناقصة (أي معدل وفيات الأمهات ومعدل الوفاة بسبب داء السل). وكذلك بالنسبة للبيانات الخاصة بالمؤشر ٣ (أي نصيب أفقر السكان) ينبغي بيانها بوصفها الرمز ''ب ق'' بدلا من ''ب ق م''. وليس لمؤشري الملاريا اللذين رمزهما ''ب ق م'' أي جدوى في فنلندا. وينبغي الاستعاضة عن الرمز ''ب ق م'' بعبارة ''لا ينطبق'' (أو برمز أنسب لعدم جدوى البيانات).

- وثمة ٣ مؤشرات رمزها ''م'' (أي قدرتها وكالات دولية) في الجدول الثاني. وكلها صحيحة في حالة فنلندا. وليس المؤشران ١٧ (نسبة الولادات التي تتم بمساعدة موظفين صحيين مهرة) و ٣٢ (''الأكواخ''...) ذوي صلة بفنلندا. وينبغي بيان المؤشر ٤٨ أ (أي الحواسيب الشخصية) بوصفها ''ب ق م''.

- وثمة ١٣ مؤشرا لها رمزها ''.'' (أي لا توجد بيانات قطرية) في الجدول الثاني. لكن ثمة بيانات متوافرة على سبيل المثال بالنسبة لمعدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة في فنلندا (المؤشران ٨ و ١٠) لكن البيانات المخصصة لهذه الفئة في معظم الحالات ليست ذات صلة إطلاقا بفنلندا. وينطبق ذلك على بيانات المؤشر ٤ (أي انتشار ظاهرة نقص الوزن ...) وبيانات معظم المؤشرات الخاصة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة البشرية وجميع المؤشرات الأربعة الخاصة بالملاريا. وينبغي إعطاء هذه البيانات الرمز ''غير متوفرة'' (أو رمز أنسب لعدم جدوى البيانات).

- وثمة ٧ مؤشرات رمزها ''لا ينطبق'' في الجدول الثاني. وفي الحقيقة ينبغي أن يكون عدد المؤشرات غير ذات الصلة ١٥ رمزا على الأقل (انظر المادة السابقة).

- وثمة أيضا بعض الحالات التي تكون مصادر المعلومات أو المنهجية المستخدمة فيها غير معروفة بما فيه الكفاية. وعلى سبيل المثال فإن المؤشر ٢٩ (أي نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب) والمؤشر ٩ (أي نسبة الفتيات مقارنة بالفتيان في التعليم الابتدائي) من الصعب التحقق منهما بسبب نقص المعلومات المتعلقة بالمصادر أو المنهجية.

المرفق الثاني

النتائج الموجزة لاستعراض بيانات كندا في قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

في ما يلي لمحة موجزة عن الاستعراض الذي أجريناه لمدى دقة قاعدة الأمم المتحدة لبيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في ما يتعلق منها بكندا.

- يوجد في زهاء ثلث البيانات التي رمزها ''بيانات قطرية'' اختلافات خطيرة عن مصدرنا نحن، إما في البيانات الحقيقية أو في عدد نقاط البيانات المتاحة. فعلى سبيل المثال، ورد المؤشر رقم ١٣ (أي معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات) بوصفه يشمل أربعة نقاط بيانات قطرية تتراوح بين ٧ و ٩؛ في حين أنه لدينا ١٢ نقطة في الحقيقة، (واحدة لكل سنة) وتتراوح بين ٠,٢ و ٠,٣ لكل ١ ٠٠٠ نسمة.

- ويتبين أيضا من البيانات الواردة بوصفها بيانات قطرية معدلة أن حوالي ثلثها خاطئ بشكل خطير. ومرة أخرى، ثمة أمثلة على هوامش خطأ مماثلة. فعلى سبيل المثال، تشير قاعدة بيانات الأمم المتحدة إلى ثلاث نقاط بيانات للمؤشر رقم ١٦ (معدل وفيات الأمهات) بينما تتوفر لدينا بيانات لكل سنة (١٣ سنة). وتوضح البيانات المُدخلة لهذا المؤشر أنه المؤشر ٦ لكل سنة من السنوات الثلاث؛ بينما المعدل الصحيح بالنسبة للسنوات الثلاث في قاعدة بيانات الأمم المتحدة هو ٢,٥ و ٤,٥ و ٣,٤ على التوالي. وبالمناسبة، ليس من الواضح لماذا ورد هذا المؤشر ضمن ''بيانات قطرية معدَّلة '' بينما ينبغي أن يشير في الحقيقة إلى ''بيانات قطرية''.

- وبالنسبة لحوالي ربع البيانات الواردة بوصفها *.* (لا توجد بيانات قطرية)، فتوفر لدينا بيانات بالفعل. فعلى سبيل المثال، ورد المؤشر رقم ١٠ (نسبة النساء اللاتي يجدن القراءة والكتابة مقارنة بالرجال) على أنه لا يشمل أية بيانات عن كندا؛ والحقيقة أنه تتوفر لدينا على الأقل ثلاث تعدادات داخل هذه الفترة يمكن الحصول منها على بيانات غير مباشرة (أعلى مستوى دراسي). وعلاوة على ذلك، شاركنا في جولتين من الدراسة الاستقصائية الدولية عن الإلمام بالقراءة والكتابة، الذي يمكن الحصول على قياسات مباشرة منها.

- وثمة ثلاثة مؤشرات رمزها ''م'' (قدّرتها وكالات دولية). ومرة أخرى، فإن واحدا منها (أي الثلث) غير صحيح. فبالنسبة للسنوات العديدة المقصودة هنا، لدينا

قياسات مباشرة لعدد الأسر المعيشية التي تمتلك حواسيب في البيت، وكذا عدد الأشخاص الذين باستطاعتهم استخدام حواسيب في مقر العمل.

- وفي عدد من الحالات، لم نستطع التحقق من المعلومات لأن مصدر المعلومات غير معروف.

وباختصار، ومن الحالات التي لم يكن بوسعنا التحقق فيها، وجدنا فوارق خطيرة في ثلث المدخلات على الأقل. وأشدد هنا على عبارة خطيرة، لأننا أشرنا في الحالة التي يقل فيها عدد الفوارق إلى أن المعلومات صحيحة.

المرفق الثالث

استعراض البيانات الخاصة بكوبا والمكسيك في قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

كوبا

- كانت البيانات متاحة على الصعيد القطري بالنسبة لستة مؤشرات، مع أن قاعدة البيانات أشارت إلى أنها مقدَّرة أو غير متوفرة.
- وبالنسبة لجميع المؤشرات تقريبا، كان عدد النقاط يفوق العدد المذكور.
- وبالنسبة لمؤشرات كثيرة، كانت ثمة بيانات متوفرة على الصعيد القطري أكثر مما أُشير إليه في قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.
- وبالنسبة لثمانية مؤشرات، ينبغي أن يكون البيان الصحيح ''بيانات قطرية معدَّلة'' لا ''بيانات قطرية''.
- وبالنسبة لمؤشر واحد، ينبغي أن يكون البيان الصحيح ''قدرتها وكالات دولية'' لا ''بيانات قطرية''.

المكسيك

- كانت البيانات متاحة على الصعيد القطري بالنسبة لأربعة مؤشرات، مع أن قاعدة البيانات أشارت إلى أنها مقدَّرة أو غير متوفرة.
- وبالنسبة لجميع المؤشرات تقريبا، كان عدد النقاط يفوق العدد المذكور.
- وبالنسبة لمؤشر واحد، ينبغي أن يكون البيان الصحيح ''غير متوفرة'' لا ''بيانات قطرية''.

المرفق الرابع

هيئة فريق أصدقاء الرئيس المعني بالمؤشرات

الاتحاد الروسي	فلاديمير سوكولين
أستراليا	دينيس تريوين (منظم الاجتماعات)
آيسلندا	هالغريمور سنوراسُن
إيطاليا	لويجي بيجييري
تايلند	سو لو – أوتاي
جامايكا	سونيا جاكسون
جنوب أفريقيا	بالي ليهولا
شيلي	مكسيمو أغيليرا رييس
غانا	غريس بِدياكو
فنلندا	هيلي ييسكانِن – سندْسترُم
كندا	إيفان ب. فيليجي
كوبا	أوسكار مِديروس
المكسيك	خيلبرتو كالبيّو بيبِس
الولايات المتحدة الأمريكية	كاثرين والمان